مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 03 السنة 2020 ص 474 - 490

تاريخ الإرسال: 2019/12/16 تاريخ القبول: 2020/05/28
تاريخ النشر: 2020/07/02

دعم الطاقة وتأثيره على الموازنة العامة للدولة
–دراسة حالة الجزائر 2009-2018

Energy subsidies impact on the general state budget Case study of Algeria 2009-2018

حسين براهمي [1]، مبارك قرقب [2]
مخبر العلوم والبيئة، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر
[1]h.brahmi@cu-tamanrasset.dz
[2]M.kerkeb@cu-tamanrasset.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر دعم الطاقة على الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال تسليط الضوء على حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009-2018، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموازنة العامة وبدعم الطاقة، كما تطرقنا إلى إبراز العلاقة بين دعم الطاقة والموازنة العامة في الجزائر، وعلى هذا الأساس تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات إحصائية خاصة بقيمة دعم الطاقة وكذا إيرادات الميزانية العامة الجزائرية للفترة 2009-2018؛ وقد خلصت الدراسة إلى أن لدعم الطاقة أثر كبير على الموازنة العامة للدولة والتي هي عبارة عن إيرادات عامة ضائعة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة؛ الدعم الضمني؛ الإيرادات الضائعة؛ دعم الطاقة؛ النفقات العامة.

Abstract:

The aim of this study is to estimate the impact of the energy subsidies policy on the general budget of the country. We chose Case study of Algeria during the period from 2009 to 2018. In the first, we identified the main concepts related to the general budget and energy subsidies. Then the relationship Between the energy subsidies and the general budget in Algeria. On this basis, The study was conducted using statistical data related to the Algerian value of energy support and the general budget expenditures for the period 2009-2018.

The study found that energy subsidies has a significant impact on the general budget of the state, especially the capital expenditure, which constitute a large part of it.

The study concluded that energy subsidies have a significant impact on the state budget, which is a lost public revenue.

Keywords: Public budget; implicit support; lost revenue; energy subsidies; overheads.

المؤلف المرسل: حسين براهمي، الإيميل :h.brahmi@cu-tamanrasset.dz

1.مقدمة:

تعتبر الموازنة العامة تنظيما ماليا يقابل من خلالها بين النفقات والإيرادات العامة للدولة، لفترة زمنية قادمة غالبا ما تكون سنة فهي بذلك تعد خطة مالية تهدف إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع، فهي بمثابة المرآة العاكسة لنشاط الدولة. كما تتضمن نفقات الموازنة العامة للدولة بعض المواد المدعومة والتي من أهمها الطاقة وهذا لعدة أسباب، كالمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين حيث يكون لتقديم هذا الدعم بطريقة غير مباشرة من خلال بيع المواد الطاقوية بأسعار غير أسعارها الحقيقية وهو ما يشكل عبئ في الموازنة العامة للدولة.

- **إشكالية الدراسة:** مما سبق تسعى هذه الورقة البحثية الإجابة على المشكل الرئيسي التالي: ما هو أثر دعم الطاقة على الموازنة العامة للدولة في الجزائر؟
- **أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها أولا من معالجتها لموضوع جد حساس وهو وضعية الميزانية العامة للجزائر باعتبارها تعكس إلى حد بعيد سلامة السياسة المالية المتبعة، ثانيا لمعالجتها أحد أهم المواضيع التي باتت تؤرق السلطات الجزائرية ألا وهي سياسة الدعم، لاسيما ما يتعلق منها بدعم المنتجات الطاقوية ومساهمتها الكبيرة في تقليص الإيرادات العام.
- **الدراسات السابقة:** توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع أو إحدى متغيرات الدراسة وربطه بمتغيرات أخرى مع اختلاف منهج الدراسة المستخدم، ومن بين أهم الدراسات نجد:

دراسة(أبوبكر حنصال، سعدية بن أحمد، 2018) بعنوان إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية ركزت هذه الدراسة على تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر وإبراز مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية والاستجابة لمعايير الكفاءة الاقتصادية.

دراسة(ربحية قرينعي، طه حسين نوي، 2018) بعنوان أثر الجباية البترولية على التوازن الميزانية العامة للدولة- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016) واهتمت هذه الدراسة بإبراز الأثر الذي تحدثه الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر.

- **منهج الدراسة:** بناءا على طبيعة الدراسة ومن أجل تحقيق أهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم حول الموازنة العامة للدولة

ودعم الطاقة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، فسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

- **خطة الدراسة:** من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة؛

المحور الثاني: ماهية دعم الطاقة؛

المحور الثالث: واقع تأثير دعم الطاقة على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2009-2018.

2. الإطار النظري للموازنة العامة للدولة.

1.2. مفهوم الموازنة العامة: يتميز مفهوم الميزانية العامة بقدر كبير من المرونة فهو يحدد وفقا لدور الدولة وتوجهاتها ومستجداتها، وقد تعددت تعاريفها بناء على ذلك، حيث تعرف:

الموازنة خطة تعرض المتطلبات النقدية للحكومة لفترة زمنية محددة في المستقبل عادة لمدة سنة – وبهذا فهي تمثل علاقة متوازنة بين النفقات المقدرة والدخل المتوقع.[1]؛ وهناك من يعتبر الميزانية العامة بأنها تقدير النفقات الضرورية بهدف إشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة هي في العادة مدة سنة.[2]؛ كما عرفها المشرع الجزائري بـ "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها "[3]

2.2. خصائص الميزانية العامة:

تتجلى خصائص الميزانية العامة في النقاط التالية: – تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها: بمعنى أن الموازنة العامة ليست فقط أرقام إجمالية للإيرادات والنفقات

العامة بل أيضا توضيح مفصل لمصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق وتتوقف فاعلية الموازنة العامة على مدى دقة التنبؤات للإيرادات والنفقات العامة وموضوعيتها مما يتطلب دراسة دقيقة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في الدولة.[4]

– وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية: إن وجود تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة، لا يكفي وحده لتكون أمام موازنة عامة للدولة، بل لابد أن يقترن هذا التقدير بموافقة أو إجازة من السلطة التشريعية على هذا التقدير، أي أن موافقة السلطة التشريعية واعتماد الموازنة العامة شرط أساسي لتنفيذ الموازنة العامة ودون هذه الموافقة تبقى الموازنة مشروعا مقترحا غير قابل للتنفيذ.[5] – تعبير مالي عن أهداف المجتمع: الميزانية هي وسيلة الحكومة في تحقيق البرنامج الذي تعتزم تنفيذه أي أصبحت الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها ووسائل الوصول إلى تلك الأهداف. فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية يمكن الوصول إليها وتحقيقها من خلال الموازنة العامة أيضا.[6] – تعبير عن خطة عمل مالية لفترة زمنية قادمة: تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية قادمة هي السنة، وهي بذلك لا تختلف عن أية خطة اقتصادية تقوم على تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، الأمر الذي يضفي عليها كذلك خصائص قانونية وإدارية وسياسية تنعكس بشكل واضح فيما تتطلبه من إجراءات، وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس.[7] – الميزانية العامة عمل إداري ومالي: تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية، تتخذها السلطة التنفيذية، حتى تتمكن من خلالها تنفيذ السياسة المالية للدولة، فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى عملية إعداد الميزانية العامة

وتتولى فيما بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية فمن الناحية الإدارية والتنظيمية هي خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات التي تتطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية بما يضمن سلامة التنفيذ تحت إشراف السلطة التشريعية مما يضمن تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة والمقررة في الميزانية العامة.[8]

3. ماهية دعم الطاقة

1.3. مفهوم دعم الطاقة: الدعم العالمي للطاقة كبير جدا ومع ذلك فإن الحجم الدقيق لهذه الإعانات هو موضوع نزاع كبير هذا يرجع إلى مجموعة متنوعة من المنهجيات المختلفة المستخدمة لتقدير حجم الإعانات فضلا عن الخلافات حول ما يشكل الدعم.[9] حيث أن هناك ارتباك هائل يحيط بالمصطلحات وتعريف دعم الطاقة. فمثلا حددت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الدعم بشكل عام كأي تدبير يحافظ على الأسعار للمستهلكين أقل من مستويات السوق أو للمنتجين فوق مستويات السوق أو التي تقلل التكاليف للمستهلكين والمنتجين.[10]

يتمثل مفهوم دعم الطاقة وفقا لمنهج الفجوة السعرية الأوسع استخداما من قبل العديد من المنظمات الدولية في الفارق بين مستويات الأسعار المحلية للطاقة ومستويات بعض الأسعار المرجعية مثل الأسعار العالمية للطاقة أو سعر استرداد تكلفة الإنتاج"[11]؛ دعم الطاقة هو "أي إجراء حكومي يتعلق في المقام الأول بقطاع الطاقة يقلل من تكلفة إنتاج الطاقة ويرفع السعر الذي يتلقاه منتجو الطاقة أو يخفض السعر المدفوع من قبل مستهلكي الطاقة "[12]

2.3. أنواع دعم الطاقة:

1.2.3. دعم المستهلكين: بالنسبة لدعم المستهلكين فهو ينقسم إلى نوعين رئيسيين هما: الدعم قبل الضرائب والدعم الضريبي وذلك على النحو التالي:

أ.الدعم قبل الضرائب: ينشأ هذا النوع من الدعم إذا كان سعر بيع الطاقة في الأسواق المحلية للأسر والشركات أدنى من تكاليف إمدادهم بها. ففي حالة البنزين على سبيل المثال يتمثل الدعم قبل الضرائب في الفارق بين السعر العالمي والسعر النهائي الذي يدفعه المستهلكون.

ب.الدعم الضريبي: ينشأ هذا النوع من الدعم إذا كانت الضرائب المفروضة على منتجات الطاقة أقل من المستوى الأمثل المحقق للعدالة وللكفاءة الضريبية. فمن جهة لابد وأن تفرض على منتجات الطاقة ضرائب مبيعات تعادل الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية. ومن جهة أخرى فإن النظام الضريبي الكفء لابد وأن يفرض على منتجات الطاقة ضرائب إضافية تمثل الانعكاسات السلبية لاستخدام هذه المنتجات على المجتمع بما يتضمن الآثار البيئية والصحية لهذه الاستخدامات.

وبالتالي ففي حالة فرض ضرائب على منتجات الطاقة أقل من الضرائب المفروضة على مثيلاتها من السلع الاستهلاكية الأخرى وعدم فرض ضرائب إضافية عليها لمعادلة الوفورات السلبية لاستخدامها فإن ذلك الفاقد في الإيرادات الضريبية يمثل مقدار الدعم الضريبي لمنتجات الطاقة.

2.2.3. دعم المنتجين: ينشأ دعم المنتجين عندما يقوم موردو الطاقة ببيع منتجاتهم بأسعار أعلى من مستوى سعر مرجعي معين.

3.3. أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر.[13] ففي الجزائر يعتمد على شكلين رئيسيين من أشكال الدعم الحكومي يتمثلان أساسا في:

1.3.3. الدعم الصريح (subvention explicites): ويقصد به الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة أين تندرج نفقات هذا البند كنفقات على عاتق الميزانية العامة للدولة وتكون لها تكلفة مالية مباشرة متمثلة في مخصصات

دعم أسعار الغذاء، الإسكان، دعم أسعار الكهرباء والمياه، وكذلك تعميم التعليم المجاني، دعم فئة المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف.

2.3.3. الدعم الضمني subvention implicites) : يمثل إيرادات عامة ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة لكنها تسهم في زيادة العجز بها وتشمل هذه الإعانات على الدعم الجبائي والدعم ذي العلاقة بالعقار ودعم أسعار المنتجات الطاقوية. والشكل الموالي يوضح عناصر الدعم الحكومي الصريح والضمني المطبق في الجزائر:

الشكل رقم 01: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

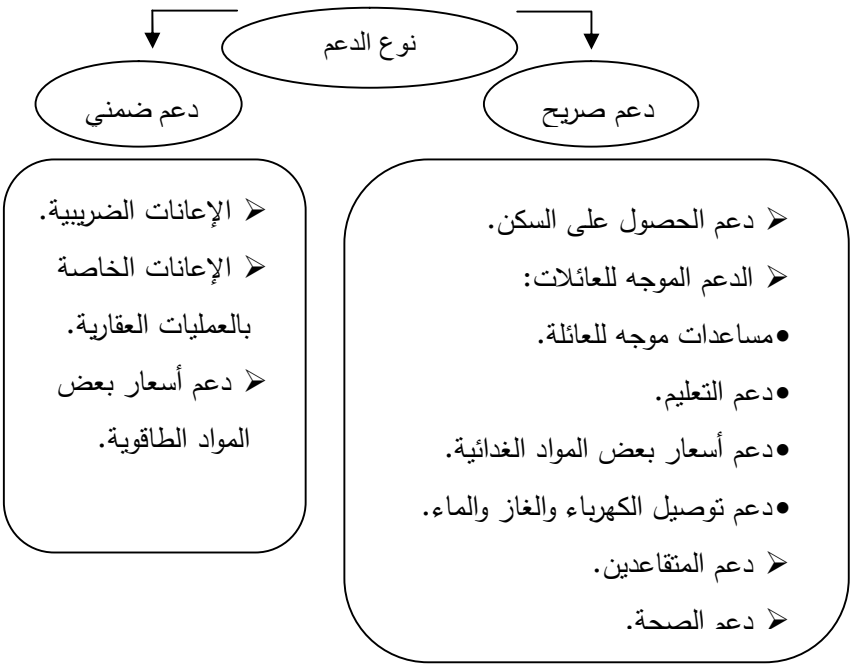

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على دراسة حنصال أبوبكر وبن أحمد سعدية، مرجع سبق ذكره. ص.115.

4.3. أسباب دعم الدول للطاقة: يمكن أن تخدم السياسات المحلية لتسعير الطاقة أهدافا متعددة والتي قد تتعارض في كثير من الأحيان مع بعضها البعض، مما

يجعل تقييم الفعالية الشاملة لبرامج الدعم صعبا للغاية. وتشمل هذه الأهداف توسيع الرعاية الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية فضلا عن الاعتبارات السياسية.

وتتلخص أسباب دعم الدول للطاقة في النقاط التالية:

- **توسيع فرص الحصول على الطاقة:** يشكل توسيع فرص الحصول على الطاقة واحدا من الأهداف الرئيسية للحكومات في جميع أنحاء العالم عند دعمها لأنواع الطاقة المختلفة. ويظل فقر الطاقة، والذي يعرف بأنه انعدام فرص الأسر للحصول على الكهرباء أو الأشكال الحديثة من الوقود لأغراض الطهي والتدفئة، يشكل تحديا رئيسيا في أجزاء كثيرة من العالم النامي، بما في ذلك العالم العربي.[14]
- **حماية الفقراء:** تعتبر حماية الأسر ذات الدخل المنخفض من تكاليف الوقود المرتفعة أحد العوامل الرئيسية وراء الدعم ويمكن تحقيق هذا الهدف بتطبيق مجموعة متنوعة من الطرق: تستهدف الحكومات أنواع الوقود مثلا عن طريق دعم وقود الديزل حيث يستخدم وقود الديزل على نطاق واسع في قطاع النقل العام، والذى يعتبر الوسيلة الرئيسية للانتقال بالنسبة للأسر المنخفضة الدخل كما يستخدم وقود الديزل على نطاق واسع من قبل المزارعين في المناطق الريفية.[15]
- **تشجيع الصناعة:** تلجأ الحكومة إلى تقديم المنتجات البترولية مدعومة للمنتجين و في أغلب الأحيان تكون هذه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل صناعات الأسمنت والبتروكيماويات، وهذه الصناعات هي الأكثر استفادة من الدعم؛ والأساس المنطقي وراء هذا الدعم هو تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة أي أقل من الأسعار العالمية، كما أن دعم الطاقة للمنتجين أو المستثمرين بغرض المساعدة في حماية الصناعات المحلية من منافسة مثيلتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية فتقوم الحكومة بدعم المنتجات

التي يتم تصديرها أيضا للحفاظ على تنافسيتها. وهذا يقلل من كفاءة القدرة التنافسية الحقيقية لتلك السلع في السوق الخارجية.[16]

- **تيسير الاستهلاك:** تتجه الحكومات إلى السيطرة على أسعار الطاقة في محاولة منها لموازنة تقلبات الأسعار المؤقتة، وتعلل ذلك بعبء التكاليف الزائدة على المنتجين والمستهلكين في تعديل استهلاكهم وإنتاجهم في مواجهة هذه التقلبات، فتقوم الحكومة بالتدخل مبررة ذلك أنه يخفف من وطأة هذه التعديلات، فتلجأ الحكومات إلى دعم الأسعار المحلية عندما تكون الأسعار في الأسواق الدولية مرتفعة وزيادة الضرائب عندما تكون الأسعار في السوق الدولية منخفضة حيث يؤدي ذلك إلى تسيير الاستهلاك في مواجهة أسعار الطاقة شديدة التقلب وذلك يحمل الموازنة العامة أعباء كثيرة كان يمكن توجيهها إلى قطاعات تنموية أخرى.[17]
- **تحاشي ضغوط التضخم:** من المخاوف الرئيسية التي تواجه العديد من الحكومات في العالم العربي هو أن الزيادات العالمية في أسعار السلع الرئيسية مثل الطاقة والغذاء تولد ضغوطا تضخمية. الطاقة عنصر هام من سلة المستهلك، وتنعكس أي زيادة في أسعار الطاقة تلقائيا إلى زيادة في مؤشر أسعار المستهلك. كما أن أسعار الوقود المرتفعة تتسبب في إحداث تغيير تصاعدي في هيكل تكلفة الصناعات والذي يتم تمريره بعد ذلك إلى المستهلكين.[18]

4.واقع تأثير دعم الطاقة على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2009-2018.

أفرز التوسع في سياسات الدعم الحكومي في العديد من الدول إلى جملة من التداعيات على اقتصادياتها ومن أبرزها، الأعباء المالية على موازنتها العامة. تمثلت في فاقد الإيرادات التي لم تحصل بسبب التوسع في الإعفاءات الضريبية والمنح التي تقدمها هذه الدول، وفي هذا الخصوص ارتأينا إسقاط الدراسة على الدولة الجزائرية.

1.4. وضعية الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2009-2018: عرفت الميزانية العامة في الجزائر تطورا متزايدا خاصة في الفترة 2009-2014 أين عرفت فوائض مالية بفعل ارتفاع أسعار البترول بالدرجة الأولى مما نتج عنه التوسع في النفقات العامة، أما خلال الفترة 2014-2018 عرفت الميزانية العامة في الجزائر تذبذبا وهذا نتيجة للهبوط الحاد لأسعار البترول مما انعكس سلبا على النفقات والإيرادات العامة، والجدول رقم 1 يوضح أهم التطورات التي طرأت على وضعية الميزانية العامة للفترة الممتدة من سنة 2009إلى غاية سنة 2018:

الجدول رقم 01: تطور هيكل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة	الإيرادات العامة
2009	31,04	26,77	57,81	45,08
2010	36,77	25,82	62,59	41,08
2011	49,93	26,50	76,43	47,68
2012	61,67	29,34	91,01	44,73
2013	52,05	23,84	75,89	49,07
2014	55,76	31,03	86,80	48,73
2015	45,96	30,25	76,21	45,32
2016	41,89	24,77	66,66	45,78
2017	42,15	23,48	65,63	54,51
2018	39,86	26,39	66,25	54,14

المصدر: وزارة المالية: مذكرات عرض قانون المالية للسنوات، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

الشكل رقم2: تطور هيكل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

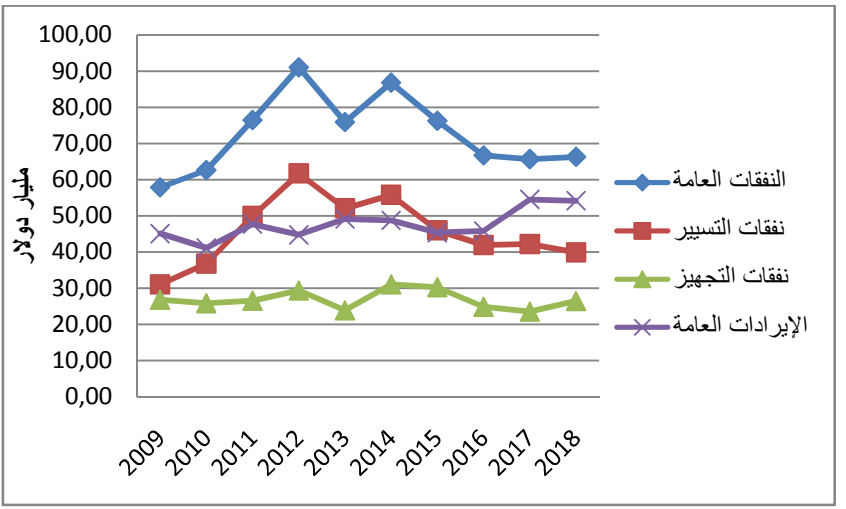

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 والشكل رقم 02، ارتفاع وتيرة النفقات العامة من سنة لأخرى أين سجلت أعلى معدل لها سنة 2012 بقيمة 91.01 مليار دولار ثم انخفضت خلال سنة 2013 لتسجل 75.87 مليار دولار لتعاود الارتفاع في سنة 2014 لتبلغ 86،80 مليار دولار، بعدها مباشرة انخفضت انخفاضا شديدا لتستقر عند 66 مليار دولار وهذا في الفترة 2016-2018 ويرجع هذا الانخفاض في هذه الفترة بالذات إلى التطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وبالخصوص تراجع أسعار النفط العالمية والتي بدأت منذ النصف الثاني من سنة 2014 مما أدى

بالدولة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير وأهمها القيام بسياسة ترشيد النفقات العامة.

أما فيما يخص تقسيم النفقات العامة كان لنفقات التسيير الجزء الأكبر من جملة النفقات العامة كما كانت في تزايد مستمر خصوصا في الفترة 2009-2014 أما نفقات التجهيز كانت شبه ثابتة أين كانت تتراوح مابين 20 و 30 مليار دولار وهذا طوال فترة الدراسة.

3 -2 دعم الطاقة في الجزائر للفترة 2009-2018.

قطعت الجزائر أشواطا كبير في مجال الدعم أين قامت بدعم العديد من المنتجات والتي في مقدمتها دعم المنتجات الطاقوية الأكثر استهلاكا من قبل المواطنين، والجدول رقم 02 يوضح قيم دعم الطاقة التي تقدمه الجزائر ونسبتها من جملة الإيرادات العامة كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم 02: قيمة دعم الطاقة ونسبتها من الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

البيان / السنوات	الإيرادات العامة	إجمالي دعم الطاقة	نسبة دعم الطاقة بالنسبة
2009	45,08	05,29	11,74
2010	41,08	11,93	29,03
2011	47,68	12,53	26,27
2012	44,73	15,47	34,58
2013	49,07	16,74	34,12
2014	48,73	15,79	32,41
2015	45,32	12,68	27,97
2016	45,78	07,59	16,59
2017	54,51	10,01	18,36
2018	54,14	17,08	31,55

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

https://www.iea.org/media/publications/weo/IEA-Subsidies-2010-18.xlsx

الشكل رقم 03: تمثيل بياني لقيمة دعم الطاقة ونسبتها من الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

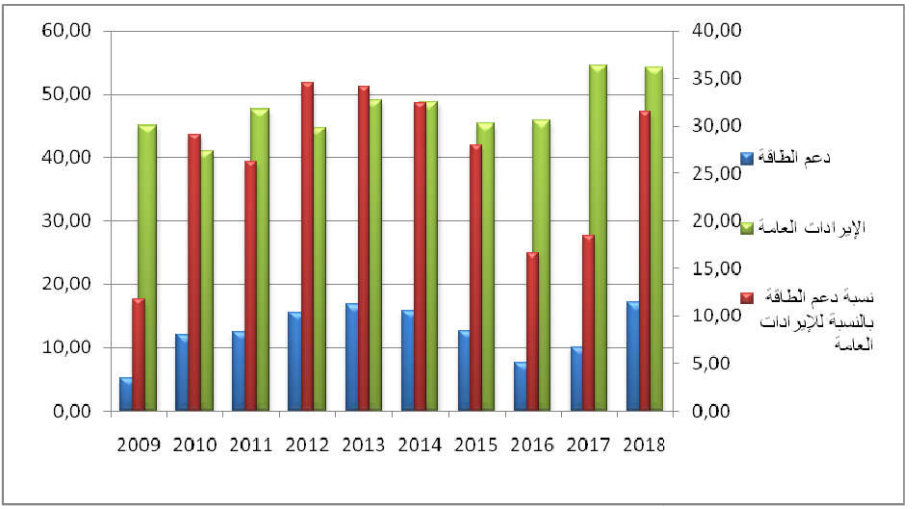

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

من خلال الجدول رقم 02 والشكل رقم 03 نلاحظ أن قيمة الدعم المخصصة للطاقة بلغت 05.29 مليار دولار سنة 2009 ثم تضاعفت في السنة التي بعدها أين سجلت 11,93 مليار دولار واستمرت في التزايد لتسجل أعلى مستوى لها سنة 2013 بمبلغ قدر بـ 16.74 مليار دولار إلا أنه بعد هذه سنة بدأت قيمة الدعم المخصصة للطاقة في انخفاض لتسجل أدنى مستوى لها سنة 2016 بقيمة 07,59 مليار دولار، أما فيما يخص نسبة دعم الطاقة بالنسبة للإيرادات العامة شكلت نسب لا بأس بها أين كانت تتراوح مابين 11% إلى 35 % باستثناء سنة 2012 أين سجلت نسب قياسية بلغت 58،34%.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة ومن خلال ما تم استعراضه في جوانبها النظرية والتطبيقية والمتعلقة بالموازنة العامة للدولة وكذا المفاهيم العامة لدعم الطاقة ودراسة تأثير هذه الأخيرة على الموازنة العامة وإسقاطها على الجزائر خلال الفترة 2009-2018، تبين لنا أن لدعم الطاقة أثر كبير على الموازنة العامة وتحديدا الإيرادات العامة حيث يعد دعم الطاقة عبارة عن إيرادات ضائعة للميزانية والتي تمثل نسبة كبيرة منها.

●نتائج الدراسة:

عالجت هذه الدراسة تأثير سياسة دعم الطاقة على الميزانية العامة في الجزائر حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يشكل الدعم الموجه للطاقة نسبة كبيرة من الإيرادات الضائعة للميزانية العامة.
- زيادة قيمة الدعم الموجه للطاقة له أثر سلبي على الموازنة العامة للجزائر والمتمثل في زيادة عجز الميزانية العامة.
- استفادة الأسر الغنية وأصحاب المؤسسات الخاصة وحتى الأجانب من هذا الدعم على حساب الطبقات الهشة والفقيرة والذي هو أصلا موجه ومقدم لها.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- انتهاج خطة شاملة لإصلاح الاختلالات في دعم الطاقة.
- إتباع منهج تدريجي في إلغاء دعم الطاقة من خلال وضع آليات وبرامج مدروسة وهذا بإشراك جميع المصالح وإعلام الجمهور بتكاليف الدعم ومنافع الإصلاح وما تحققه من وفورات للميزانية لتمويل النفقات ذات أولوية كالتعليم والرعاية الصحية والحماية الإجتماعية والبنى التحتية.
- تشجيع الإستثمار في الطاقات المتجددة مع تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على معدات الطاقة المتجددة.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] سليمان اللوزي، فيصل مراد ووائل العكشة، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997، ص.14.

[2] ربحية قرينعي، طه حسين نوي، أثر الجباية البترولية على التوازن الميزانية العامة للدولة- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي. (2018). ص.30.

[3]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .المادة 3،العدد35 . (15غشت1995). الجزائر.ص1132

[4] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص، 158.

[5] خالد محمد المهايني، شحادة خالد الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ص، 367.

[6] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص، 159.

[7] خالد محمد المهايني، مرجع سبق ذكره، ص، 368.

[8] خالد الخطيب شحاده، زهير أحمد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012، ص، 275.

[9] . Mc Culloch Neil, "Energy subsidies,international aid and the politics of reform", 2017, p2

[10] unep "energy subsidies: lessons learned in assessing their impact and designing policy reforms", united nation publication, 2003, p21.

[11] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 2.

[12] . reiche, k., & teplitz, w. (2009). (u. p. cunha, Éditeur, & eschborn). 28/01/2019.https://www.giz.de/expertise/downloads/gtz2009 -en-energy-subsidies-a-think-piece.pdf .p.17

[13] أبوكر حنصال، سعدية بن أحمد، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الإجتماعية، مجلة العلوم الإقتصادية المعمقة، المجلد3. العدد1، 2018، الجزائر، ص 114.

[14] بسام فتوح، لورا القطيري، 2012، دعم الطاقة في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية –سلسلة أوراق بحثية، ص 13.

[15] المرجع السابق، ص.14.

[16] أحمد محمد رجب أميرة، سياسات الدعم وأثرها على الأداء الإقتصادي، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ص 4.

[17] نفس المرجع والصفحة.

[18] بسام فتوح، مرجع سبق ذكره، ص.15